

الفلسفة والسيمائية مصدران للتداولية

أ. دلال وشــن

جامعة ميــــلت

الملخص:

لماذا عدت الفلسفة والسيمائية مصدران للتداولية؟ أصبحت التداولية في السنوات الأخيرة منهجاً مألوفاً في اللسانيات وفي الدراسات الأدبية بعدما كانت تعد سلة مهملات لمختلف الموضوعات التي تعجز الأدوات اللسانية التقليدية عن معالجتها، وفي هذا السياق أقر كثير من اللسانيين أنه لا يمكن فهم اللغة ذاتها إلا إذا فهمنا التداولية التي تعنى بكيفية استعمال اللغة في الاتصال.

Abstract:

Not promised philosophy and semiotics sources of deliberative? Become deliberative in recent years, an approach common in linguistics and in literary studies after it was longer wastebasket for various subjects that fail traditional linguistic tools for Mhaljtha, and in this context, many linguists acknowledged that he can not understand the language itself, but if we understand the deliberative concerned with how to use the language in Contact.

أصبحت التداولية في السنوات الأخيرة منهجاً مألوفاً في اللسانيات وفي الدراسات الأدبية بعدما كانت تعد سلة مهملات لمختلف الموضوعات التي تعجز الأدوات اللسانية التقليدية عن معالجتها، وفي هذا السياق يقول جيفري ليج: "لا نستطيع فهم طبيعة اللغة ذاتها إلا إذا فهمنا التداولية: كيف نستعمل اللغة في الاتصال؟"⁽¹⁾

وإذا بحثنا في أصول الدرس التداولي المعاصر لا نجد له مصدراً واحداً بل مصادر كثيرة، ساهمت مجتمعة في بلورة مفاهيمه الكبرى، حيث تعد الفلسفة الينبوع المعرفي الأول، محصورة أساساً في الفلسفة البراغماتية (الذرائعية) والفلسفة التحليلية. لكن على الرغم من اختلاف التداولية (Pragmatics) عن المذهب الذرائعي الفلسفي Pragmatism، فإن معظم الباحثين يرون أنه أولى مصادرها و البراغماتية أو كما عرّبت من قبل المحدثين إلى "برجماتيك" أو "براغما طيقا" إلى غير ذلك، أو كما تترجمها القواميس إلى "الذرائعية" أو "النفعية" أو "الغائية" هي كلمة

يونانية الأصل وتعني "العمل" أو "الفاعل". وورد في الموسوعة البريطانية أن أول من استعمل هذا المصطلح المؤرخ الإغريقي "بوليبوس" (المتوفى سنة 118 ق.م)، الذي أطلق هذه التسمية على كتاباته لتعني أنذاك "تعميم الفائدة العملية". ومنها اشتقت اللغة الإنجليزية جميع المصردات التي تتعلق بكلمة Practice، وأهمها practical التي من رحمها ولدت الفلسفة الذرائعية أو البراغماتية Pragmatism التي كانت بدورها سببا في ظهور مصطلح آخر في القرن العشرين هو "Pragmatics" الذي أشرنا في مدخل هذا البحث إلى الاختلاف في تعريبه صيغاً ومعاني⁽²⁾.

أرجع معظم الباحثين أصل الفلسفة البراغماتية إلى الحركة التي نشأت في أمريكا في أواخر القرن التاسع عشر، وعُرفت باسم "البراغماتيزم pragmatisme"، وكان أول من أطلق عليها هذه التسمية هو الفيلسوف "تشارلز ساندرز بيرس" (1839-1914) Charles Sandres pirce حينما نشر مقالين له، الأول سنة 1978 بعنوان "كيف تجعل أفكارك واضحة How to make our ideas clear) والثاني سنة 1905 بعنوان "ما هي البراغماتية؟" What pragmatics is .

ثم طورها بعد ذلك الفيلسوف وعالم النفس "وليم جيمس William James" (1842-1910) من خلال كتاباته الفلسفية التي أدت دوراً هاماً في الفلسفة المعاصرة، بدءاً بمحاضراته التصورات العقلية والنتائج العملية سنة 1898، ثم ساندتها بعد ذلك الفيلسوف "جون ديوي" Johon Dewey (1859-1952) الذي حاول في مختلف كتاباته أن يجعل مُطلقاً للتفكير البراجماتي، وأن يضع له مجالات للتطبيق، إضافةً إلى فلاسفة آخرين أقل شهرةً من أمثال "تشوسني رايت" (1830-1875) Ch-Wright، "جون جرين" J.Green (1835-1876) و"الفرونديل هولمز" (1841-1935) O.W.Aolmes والفيلسوف الانجليزي "ف.س.س. شيلر، (1864-1937) F.C.S.Shiller⁽³⁾.

و البراغماتية في معناها العام الذي قدمه ديوي في "قاموس القرن Dictionary Century" (1909) هي "النظرية التي ترى أن عمليات المعرفة وموادها إنما تتحدد في حدود الاعتبارات العملية أو الغرضية، فليس هناك محل للقول بأن المعرفة تتحدد في الاعتبارات النظرية التأملية الدقيقة أو الاعتبارات الفكرية المجردة"⁽⁴⁾.

وبهذا المعنى ترفض البراغماتية الفلسفات التأملية أو العقلية المثالية التي تتميز باستخدامها الوضع المثالي وتزوعها إلى التنظير محاولاً فرض نظام واحد على العالم المتعدد المختلف، و تقييم فلسفة قوامها أن قيمة الأفكار المجردة تُقاس بمدى انطباقها على الواقع أو بإمكانية تبلورها عملياً. وحيث أننا نرى أن الأفكار غير عملية، فإن الواقع التاريخي والعملي يظل مهيمناً عليها⁽⁵⁾. فصحة الفكرة تعتمد على ما تؤديه من نفع، أي كان نوع هذا النفع، أو على ما تؤدي إليه من نتائج

عملية ناجحة في الحياة تطبيقاً لقول "بيرس" وجود الشيء يعني كونه نافعاً، يقول "جيمس" في سياق دعوته إلى تغيير العالم بواسطة العمل، حيث تكون الأفكار نفعية وتؤدي إلى نتائج عملية "إن البراغماتي عند معالجته لبعض الإشكالات، بدلاً من أن يعالجها بالتأمل المعجب، يقفز إلى الأمام في نهر الحيرة، إذ يعيش فيها كما تعيش الأسماك في الماء"⁽⁶⁾.

فيؤكد على ضرورة عدم الاكتفاء بالوصف التأملي لبعض الأفكار أو البحث عن منشأها، بل المهم هو نتائج العملية التي تؤثر في سلوكنا وتغير واقعنا نحو الأفضل أي؛ تحقق لنا المتعة الخاصة. يضيف جيمس تأكيداً لنفس الفكرة "إن كل عقيدة تؤدي إلى نتيجة مرضية أو حسنة إنما هي عقيدة حقيقية، فليست الفكرة مشروعاً للعمل فقط، وإنما العمل أو النتائج هي الدليل على صحة الفكرة... فقيمة الفكرة ليست في الصور والأشكال التي تثيرها في الذهن، وليست في انطباقها على حقائق الموجودات وإنما في الأعمال التي تؤدي إليها هذه الفكرة وفي التغيرات التي تنتجها في الدنيا المحيطة بنا ولا يهم في هذه الحالة حقائق الأشياء في ذاتها"⁽⁷⁾.

كما أتجه "ديوي" نحو أدائية التفكير، لأن الفكرة هي فرضية الفعل. ونقودنا وحدها فعلياً نحو الحقيقة، هذه الأخيرة يؤكد المنهج التداولي على أنها عمل إنساني محض، ويؤكد شيلر أنه "لا توجد حقيقة مطلقاً، وإنما كل حقيقة فهي إنسانية... وعلى هذا فإن الحقيقة لا تعلن مرة واحدة وإلى الأبد، وإنما هي ديناميكية، وفي سيرورة مستمرة"⁽⁸⁾. فالحقيقة نسبية وليست مطلقة، تتغير بتغير واقع الإنسان وحاجاته المتجددة. وفي إحدى قواعد المنهج التداولي ميّز "جيمس" بقوله "إذا اعتقدت في صدق قضيتين فانظر في أثر كل

منهما على سلوكك العملي فإن اختلف سلوكك في كلتا الحالتين، فالقضيتان مختلفتان، وإن لم تختلف النتيجة، فالقضيتان قضية واحدة، ولكن بصورتين مختلفتين"⁽⁹⁾.

وهنا تبدو البراغماتية نظرية في المعنى أيضاً، يقول "بيرس" وجيمس "إن المعنى ليس مفهوماً ثابتاً، بل يختلف باختلاف مكانه في سلم الموجودات"⁽¹⁰⁾.

وللاشارة فإن المنتبع لهذا المنهج يلاحظ أن أصحابه يرفضون الالتفات إلى الماضي، وتشرب أعناقهم دائماً إلى المستقبل رافضين المناهج التاريخية، وإن كان لابد من اتخاذ الحاضر نقطة وصل بين ماضٍ حامل لما كان من تراث، وبين مستقبل ينبىء عما يمكن أن يكون أفضل على حد تعبير محمد الكحلاني، وعلى الرغم من أن البدء من الصفر عمل صعب لكنه ليس مستحيلاً، فالعقل البشري قديماً استطاع أن يثبت قدرته على الإبداع رغم البيئته والمعطيات البسيطة، فلم لا يستطيع الإنسان اليوم ذلك وقد توفرت له معطيات هائلة بل خارقة أحياناً كثيرة"⁽¹¹⁾.

ومما سبق يمكن القول أن نقطة الالتقاء بين المذهب الفلسفي والتداولية يتحدد في الواقع العملي الذي يجمع بينهما، فإذا كان المذهب الفلسفي ينطلق من أن معنى فكرة ما، أو معتقد أو مسألة ما ليست في الصور الشكلية التي تثيرها في الذهن، وليست في مطابقتها لحقائق الموجودات في الواقع، وإنما في النتائج العملية التي تؤدي إليها هذه الفكرة، فإن التداولية تتجاوز تفسير اللغة في ذاتها إلى تفسيرها أثناء الاستعمال، بما يحمل ذلك من ردة فعل على المذاهب التي اكتفت بوصف اللغة والتنظير لها بمعايير تفسيرية أو تقويمية كلية شأن البنيوية مثلا، وإذا كانت التداولية قد قيدت أثناء تطورها بالممارسة الفلسفية للبراغماتية، فإنها أخذت في صيانتها استقلالها بوصفها حقلًا لغويًا بديلاً بمحافظتها على حيز وجودها العملي في معالجة الاهتمام بالمعنى اليومي الذي يهتم بالاستعمال اللغوي المتعلق بالمقاصد التي تحققها الظواهر اللغوية في التواصل⁽¹²⁾.

إن تأثير الفلسفة في ظهور التداولية المعاصرة، لم يتلخص في الاتجاه الذرائعي الأمريكي فقط، بل نجد كذلك اتجاهًا آخر يعرف بالفلسفة التحليلية، فلقد شكل هذا التيار الفلسفي بمختلف اتجاهاته واهتماماته وقضاياها الخلفية المعرفية التي انبثقت منها أكثر المفاهيم التداولية أهمية متمثلة في "مفهوم الأفعال الكلامية، ومفهوم القصدية" فكانت بذلك السبب المباشر في نشوء اللسانيات التداولية. ذهب الكثير من الدارسين إلى أن الفلسفة التحليلية نشأت مع فلاسفة المدرسة الإنجليزية الحديثة من أمثال: "جورج مور"، "برتراند راسل"، "فيتجنشتاين"، ثم "كارناب" و"آير" .. في أواخر القرن العشرين، ولكن التحليل كإجراء علمي و بوصفه طريقة في التفلسف ليس جديدًا، بل يمكن أن نعود بجذور التحليل الفلسفي إلى زمان فلاسفة اليونان أمثال "أفلاطون" و"أرسطو"، وبعض فلاسفة العصور الوسطى، وكثير من الفلاسفة المحدثين، الذين استوعبوا هذا التراث الفلسفي وكان له تأثيره على اتجاهاتهم⁽¹³⁾.

إن للفيلسوف الألماني "غوتلوب فريجه" (1848-1925) في كتابه "أسس علم الحساب" اليد الطولي في تبلور المفهوم العلمي الصارم للفلسفة التحليلية، إذ كان لدروسه التي ألقاها على طلبية الفلسفة والمنطق بالجامعة الألمانية أثر بالغ في جميع أنحاء أوروبا خاصة ألمانيا والنمسا، بل لقد كان ما طرحه عند بعض فلاسفة اللغة يمثل ثورة أو انقلابًا فلسفيًا جديدًا في نطاق البحث اللغوي، إذ ميز في رؤيته الدلالية بين اسم العلم والاسم المحمول، وبين المعنى والمرجع وربط بين مفهومين تداوليين هامين هما الإحالة والاقتضاء، فأحدث بذلك قطيعة معرفية بين الفلسفة القديمة والحديثة، وكان كل ذلك من نتائج اعتماد التحليل منهجًا فلسفيًا جديدًا⁽¹⁴⁾.

اقتفى الفيلسوف النمساوي "لودفيغ فيجنشتاين" (1951-1889) اثر "فريجه" وأسس اتجاهها فلسفيا جديدا سماه : فلسفة اللغة العادية. رفض من خلاله ما روجه الوضعيون المناطقة خاصة مفهوم الافتراض السابق الذي كان هو نفسه مشاركا في وضعه في كتابه "رسالة منطقية فلسفية" عام 1930.

وقد شاع هذا الاتجاه في البداية في كمبريدج وضم مجموعة من الفلاسفة المتأثرين بشكل مباشر "بفيتجنشتاين" منهم : "جون وزدوم" J. Wisdom ، و"مالكولم" N.Malcolm ، و"ج.أ.بول" G.A.Paul ، و"ليزروويتز" M.Lazerowitz ، و"استكومب" Anscombe ، و"فايزمان" Waisman ، وبعد وفاة "فيتجنشتاين" انتقل مركز الاهتمام الفلسفي من كمبريدج إلى اكسفورد تحت زعامة "جليرت رايل" (1976-1900) G.Ryle و"جون اوستين" J.Austin ، و"ستراوسون" Strawson ، و"هيرت" Hart و"هامشاير" Hamshire ، و"هير" Hare ، و"ارنوك" Warnock .

لم يكن "فيتجنشتاين" المتأثر الوحيد بالتجديد الفلسفي الذي جاء به "فريجه" ، بل تأثر به فلاسفة كثيرون من أمثال : "إدموند هوسرل" edmond Hausserl و"كارناب" Carnap ، و"أوستين" Austin و"سيرل" Searle وغيرهم ، الذين تجمع بينهم مسلمة عامة مشتركة مضادة أن اللغة هي أداة الإنسان لفهم ذاته وعالمه ، وهي الوحيدة المعبرة عن هذا الفهم .⁽¹⁵⁾

ويمكن أن نجمل مفهوم الفلسفة التحليلية في مطالب واهتمامات ثلاث هي :⁽¹⁶⁾

1- ضرورة التخلي عن منهج البحث الفلسفي الكلاسيكي خاصة الميتافيزيقي .
2- الانتقال من "نظرية المعرفة" إلى "التحليل اللغوي" كموضوع للبحث الفلسفي .

3- تجديد وتعميق بعض المباحث اللغوية ، خاصة الدلالة وما يتفرع عنها من ظواهر لغوية.

كما يمكن أن نميز بين ثلاثة اتجاهات رئيسية في الفلسفة التحليلية هي :⁽¹⁷⁾

1- الاتجاه الوضعي المنطقي Postivisme Logique بزعامة "رودولف كارناب" R.carnap (1970-1891) .

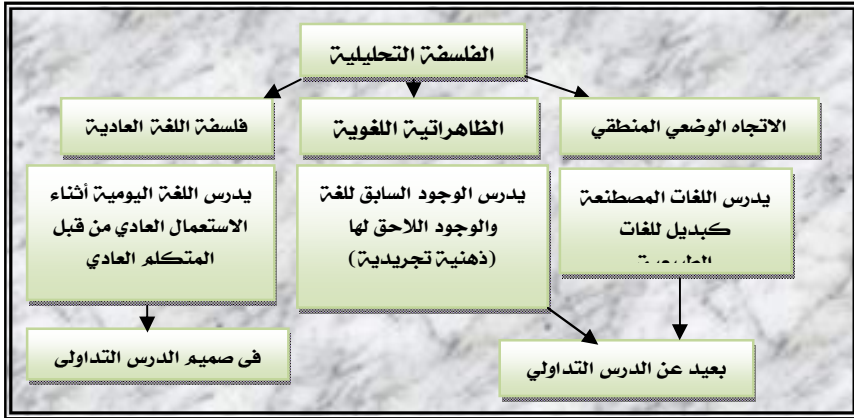
2- الظاهراتية اللغوية Phénoménologie du langage بزعامة إدموند هوسرل.

3- فلسفة اللغة العادية Phénoménologie du langage ordinaire بزعامة "فيتجنشتاين" الذي انبثقت منه ظاهرة الأفعال الكلامية .

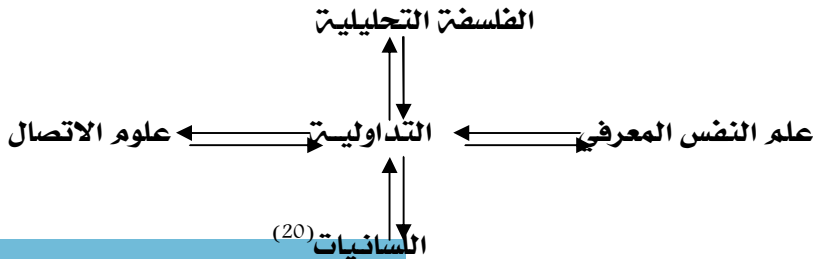
وقد خرج الاتجاهان الأولان عن اهتمامات التداولية بسبب استبدال أولهما للغات الطبيعية بلغات أخرى مصطنعة ، فأقصى القدرات التواصلية التي تمتلكها هذه الأخيرة. واهتم بافتراض مجال تواصلية يتميز بالمحدودية والرسمية والتخصص العلمي الضيق الخاص باللغات

البديلة. أما الظاهراتية اللغوية فيؤخذ عليها أنها ابتعدت هي الأخرى عن الاستعمال العادي للغات الطبيعية واهتمت بما سماه "سوسير" بالمرحلة السديمية"، وهي مرحلة ذهنية ما قبل وجودية بالغة التجريد ولا علاقة لها بالاستخدام اللغوي ولا بظروف التواصل، ولا بأغراض المتكلمين ... ولذلك اعتبر هذا الاتجاه غير تداولي، إلا أن هذا التيار أتى بمبدأ إجرائي تداولي هام هو مبدأ القصدية Intentionnalité الذي استثمره "أوستين" في دراسته لأفعال الكلام وصوره تلميذه "سيرل" في تصنيفه للقوى المتضمنة في القول.

فلم يبق إذن إلا تيار فلسفة اللغة العادية بزعامته "فتنجشتاين" الذي يؤكد أن اللغة هي أداة الفلسفة لحل جميع مشكلاتها، وأن الاستعمال هو الذي يكسب تعليم اللغة واستخدامها، ثم تبنى بعد ذلك فلاسفة مدرسة أكسفورد أفكار "فتنجشتاين" وطورها لاسيما ج.ل. أوستين في مؤلفه "عندما يكون القول هو الفعل"، وتلميذه سيرل في دراسته للقوى المتضمنة في القول⁽¹⁸⁾. ويمكن أن نلخص مساهمات الفلسفة التحليلية باتجاهاتها الثلاث في نشأة التداولية بالخطاطة أدناه⁽¹⁹⁾:



إن للمفاهيم التداولية أصولاً معرفية، ومنابع فكرية متباينة، ساهمت في إخراجها إلى الوجود حتى غدت التداولية حلقة وصل بين عدد من العلوم الإنسانية كعلم النفس المعرفي، واللسانيات، وعلم الاتصال، زيادة على الفلسفة التحليلية كما اشرت.



وبعد الإشارة إلى جذور التداولية الممتدة في التراث الفلسفي ، نخرج الآن إلى منشأها اللساني حيث تواجهنا حقيقة تاريخية لا يمكن إغفالها تضع "شارل سانديرس بيرس" في واجهة المؤسسين الأوائل للسانيات التداولية من خلال تصوره لفكرة الدليل اللغوي وأبعاده الثلاثة بعدما كان قد تأثر بالمثالية الألمانية لدى كانط في تمييزه بين ما هو براغماتي وما هو عملي .

يقول الجيلالي دلان في مؤلفه "مدخل إلى اللسانيات التداولية" "لقد كان للعالم السيميائي ش.س بيرس اليد الطولي في المنعطف الذي حصل صوب اللسانيات التداولية" (21) .

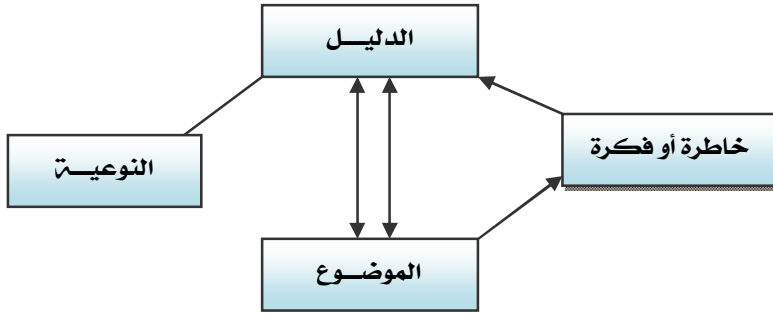
وهذا ما أشارت إليه كذلك خولتة طالب الإبراهيمي في كتابها "مبادئ في اللسانيات" وهي توطئ للحدث عن لسانيات الخطاب .تقول : "وحقيقة القول إن إرهابات أولية ظهرت أوائل القرن الماضي، وبداية هذا القرن مع دعوات بيرس الذي عاصر دي سوسير... دعواته إلى تناول الدليل اللغوي في أبعاده الثلاثة حتى وان كانت في الواقع موجودة مجتمعة في كيان واحد ، فإن ضرورة التحليل تقتضي فصلها للدراسة" (22).

والملاحظ على هذا القول أن الباحثة قد أشارت إلى معاصرة "بيرس" "لفيردينان دي سوسير" Ferdinand de Saussure (1857-1913) صاحب النبوءة بميلاد المجال الذي تتحرك داخله التداولية والذي أسماه "السيميائية". يقول سوسير "اللغة نظام اشاري يعبر عن الأفكار... وبذلك يمكن مقارنته بالنظام الكتابي وبالنظام الألفبائي للصم والبكم، وبالنظام الاشاري العسكري، وبالنظام الاشاري النقشي،... إن العلم الذي يدرس حياة الإشارة في مجتمع من المجتمعات يمكن أن يكون جزءا من علم النفس الاجتماعي، ولهذا سوف أدعو هذا العلم سيميولوجيا (Sémiologie) هذا العلم يستطيع أن يبين بنية الاشارات ويبين بالتالي الأنظمة والقوانين التي تحكمها، وما دام هذا العلم غير قائم فلا احد يستطيع أن يعرف ماهيته، ولكن على أية حال ،انه في سعي دائم لتحقيق وجوده، وذلك منذ أن ضربت أوتاده مسبقا" (23).

إن العالم عند "بيرس" لا يتم إدراكه إلا عن طريق التفاعل بين الذوات والنشاط السيميائي، وهذا لا يحصل أساسا إلا بواسطة الأدلة (Signées) هذه الأدلة التي تقيم علاقة مع الناس ،وتشكل رموزا تمثل الواقع مما يحملهم على السعي والتحرك (24).

يقول "بيرس": "لكي نبلور دلالة فكرة ما ، يجب علينا بكل بساطة تحديد العادات التي تولد هذه الأدلة ،ذلك أن دلالة شيء ما إنما تتمثل ببساطة في العادات التي تتولد عنها، إن السمة المميزة للعادة إنما تكمن في الكيفية التي تحملنا على العمل، لا في الظروف المحتملة فحسب، بل كذلك في الظروف الممكنة الحصول بل حتى في تلك التي يتعذر تصورها" (25). ويذهب كثير من الدارسين إلى أن التأثير المزعوم بين

"بيرس" و"دي سوسير" لا أساس له رغم معاصرتهما لبعضهما، وان "بيرس" لم يلتق ب"دي سوسير" ولم يطلع على أفكاره، بل كان له اتجاه منطقي مغاير لاتجاه دي سوسير في نظرتة إلى مفهوم العلامات (السيمياء) . ويمكن توضيح تصور "بيرس" حول الدليل في خطاطة تتوفر على ثلاث علاقات تتحقق بواسطة سيرورة متجانسة تدعى السيميوزيس: (26)



فالدليل يتوفر على علاقة ثلاثية الأبعاد:

- 1- يؤول فكرة .
 - 2- وهو مجعول من اجل موضوع بعينه ويدل على نفس الشيء الذي يقوم بتأويله .
 - 3- وهو موجود على نحو من النوعية التي تضعه في علاقة مع موضوعه . وبهذا يصبح الدليل شيئا معقدا أو مركبا من أبعاد ثلاثة تشكل كيانه وعرفت عند بعض الباحثين "بمقولات بيرس العامة"⁽²⁷⁾ .
- وإن كانت هذه الأبعاد موجودة في الواقع مجتمعة فإن ضرورة التحليل تقتضي فصلها للدراسة فنجد:⁽²⁸⁾

1- البعد التركيبي: ويتناول الدليل كدال مجرد كامن غير معين وغير مختص، فالأحمر مثلا هو صفة في المطلق ذو دلالات عديدة، فقد يدل على اللون، أو على أمر بالتوقيف سواء للمارة أو للسيارات، أو على الغضب، أو الخجل عند احمرار الوجه...

2- البعد الوجودي أو الدلالي (المعنوي): ويقتضي بالضرورة وجود العلاقة التركيبية لأنه يربط الدليل بما يحيل إليه.

3- البعد التداولي: والذي ينظر إلى الدليل في علاقته بمؤوله وكيف يغدو بموجب ذلك قانونا عاما في التبليغ والدلالة .

إن الوظيفة الثلاثية للدليل عند "بيرس" قد أعاد تطويرها "موريس" بكيفية نظامية، لأنها تنظر إلى الدليل من حيث معناه الضيق (الناقلات المادية للسيرورة السيميائية، الأشياء، المدلول عليها والمؤولات)، والأدلة يجب تصورها كسيرورات السلوك فالجسم من حيث هو جسم يفعل في المحيط وينفعل به، علما بأن وظيفة المحيط وأهميته عاملان حاسمان في

إرضاء حاجاته ، ومن ثم فإن هناك تضاعفاً بين هذين العاملين. ويضيف موريس أن الدليل في سيرورته ينتظم من خلال أربعة عناصر هي :⁽²⁹⁾

- الناقل الذي يقوم مقام الدليل.
- المدلول عليه الذي يحيل الدليل إليه.
- الأثر الحاصل لدى المرسل إليه والذي يبدو له وكأنه الدليل أو المؤول .
- المؤول .

إن هذه العناصر الأربعة تنتظم بشكل غير تراتبي في بناء السيرورة السيميائية للدليل ، التي تمكن بدورها من استشراف ثلاثة توجهات للبحث النظري متداخلة فيما بينها ولا يمكن فصلها ، "فأثناء وصف السيميائيات تقتض اللسانيات التداولية مسبقاً كلاً من الدراسة التركيبية والدلالية .. لأن المناقشة الحصيصة السديدة لعلاقات الأدلة بمؤولها تستلزم معرفة علاقات الأدلة بعضها ببعض وكذا علاقة الأدلة بالأشياء التي يحيل عليها المؤولون" (30).

يقر "موريس" في نهاية تصوره للدليل على البعد السلوكي له ، فلا تعدو الأدلة تضطلع بوظيفة نفسية لدى المتلقي وتدفع على اتخاذ رد فعل معين إيجابياً أو سلبياً إزاء حدث ما أو شيء أو مقام ما ، فجملة من مثل :

* احذر سيارة

تفرض على المتلقي استجابة كقطع الطريق بسرعة أو الإحجام عن قطعها أصلاً (31).

والتركيز على البعد السلوكي للدليل هو الذي جعل "موريس" يصل إلى أول تعريف في تاريخ التداولية يهتم بدراسة علاقة العلامات بمؤولها. هذا التصور هياً لعالم النفس اللغوي الألماني "كارل بوهلر" الذي تميز بانتقاده ورفضه للتحليل اللغوي السوسيولوجي وافتراضه لثلاث وظائف يؤديها الدليل: (32)

1- وظيفة التمثيل: حيث يطابق الدليل المدلول عليه دون زيادة كلفة الرياضيات ولغة المنطق.

2- وظيفة التعبير: فيتجاوز الدليل مجرد الإيصال والتبليغ إلى التأثير في المشاعر كاللغة الشعرية الغنائية.

3- وظيفة النداء: التي من خلالها يعبر الدليل عن إنجاز سلوك ما ، كالأوامر والنواهي وسن القوانين التي تتطلب الطاعة أو العصيان. وقد يشكل التعبير والنداء وظيفة مزدوجة كالكلمات اللطيفة أو لغة الشتائم التي ينفعل المتلقي بها فيرد بالمثل .

ومن هنا يظهر أن "بوهلر" يحاول إقامة لسانيات تهتم بالنشاط اللغوي، وحرص اهتمام اللساني في دراسة الاستعمال البشري الخاص للدليل.

لقد ساعدت أفكار "بيرس" كذلك "كوتلوب فريجه" Cotlob Fregr ليكون له دور في بناء المنهج التداولي، وفي موضع سابق أشرت إلى تمييزه بين الاسم المحمول واسم العلم، وبين المرجع والمعنى، ثم ميز بعد ذلك بين اللغة العلمية واللغة العادية، وبين الظواهر المحددة للحقيقة والمظاهر غير المحددة؛ فاللغة العلمية ذات روابط منطقية مستقلة في علاقات التفاعل، ولا يهملها ما يساعد على تحديد الحقيقة بل تسعى إلى أن تكون محافظة على المعنى فقط، واللغة العادية تهتم بانجازها لوظيفتها الأساسية؛ أي مدى نجاح التواصل، فتخضع لعلاقات التفاعل التي تبحث البلاغة والأسلوبية عن قوانينها وقوانين تلوين الفكر بتعبير "فريجه" (33).

هذه النظرية التي كرس "فتجنشتاين" جهوده لتطويرها بعد انضمامه إلى فلاسفة أكسفورد قصد دراسة اللغة الطبيعية ليؤسس نظرية أخرى عرفت بنظرية "ألعاب اللغة". يشير "فتجنشتاين" إلى أن النشاط اللغوي لا يختلف في قواعده وقوانينه وتنوعه وتطوره وإمكاناته المتواصلة عن الحياة الاجتماعية، وقدّم فلسفته الخاصة بألعاب اللغة مبنية على مفهومين أساسيين هما: الدلالة والقاعدة.

فأما مفهوم الدلالة فيزيد من خلاله وجوب عدم الخلط بين المعنى المحصل والمعنى المقدر، لأن في ذلك خطأ بين الجملة والقول، فالجملة لها معنى مقدر في حين أن القول له معنى محصل، والجملة لا تكتسب معناها الحقيقي إلا من خلال صلاتها بغيرها من الجمل التي تنضوي تحت نظام معين، كما لا يمكن التحقق من هذا المعنى الحقيقي إلا في صلب الممارسة اليومية لألعاب اللغة.

أما مفهوم القاعدة فيرى أنه ذو وجوه اجتماعية واستبدالية ونحوية فوجه القاعدة الاجتماعي يكمن في أنها تواضع واصطلاح، وهذا بدوره يقود إلى أمر مهم وهو نفي وجود لغة فردية خاصة، فاللغة تركيبيّة عمومية ولا حياة لها إلا في إطار الاستعمال الجماعي يقول: "إن كل كلمة تبدو في حد ذاتها كما لو كانت شيئاً ميتاً وما الذي يعطيها الحياة، إنها تكون شيئاً حياً أثناء استخدامها، فهل دبت فيها الحياة بهذا الشكل أو أن الاستخدام نفسه هو حياتها؟" (34)

إن استخدام الأدلة لا يتم اعتباراً بل يخضع لقاعدة. وإن إتباع قاعدة ما أو إعطاء معلومة وأمر ولعب الشطرنج كلها ممارسات أي تقاليد ومؤسسات" (35)

وكل مستعمل للغة يشارك في اللعبة اللغوية، وعليه الامتثال للقواعد الأساسية المصطلح عليها اجتماعياً، دون إهمال القواعد غير الأساسية

(القواعد الفرديّة)، هذه الأخيرة التي تشكل مُثلاً تسمح بتنوع النشاط اللغوي لأنها صالحةً لعدد كبير من الأحوال والمتكلمين .

ودون انفصال عن المفهومين السابقين يأتي مفهوم ألعاب اللغة كأساس لنظرية "فتجنشتاين" التي تشبه شكلاً من أشكال الحياة اللامتناهية التنوع، فكل ذلك النشاط اللغوي حيث إن استخدام جملة ما يتم بطرق لا حصر لها كالأمر، الوصف، التمثيل، الشكر، التحية الرجاء.. الخ .

وتعتقد الألعاب اللغوية وتتطور بتطور النشاطات الاجتماعية حتى أن الأطفال يتعلمون عن طريقها لغتهم الأم وكيفية الاندماج في المجتمع . (36)

وجّه كثير من العلماء انتقادات ومآخذ على هذا الفيلسوف أهمها: أنه غير تداولي بما فيه الكفاية أو غير حوارى بما فيه الكفاية بتعبير "سيرل" ولكن رغم ذلك يظل أحد المنظرين للتيار التداولي . وفي زاويةٍ مقابلة نجد مؤسسين متناوبين للتداولية هما : "رودولف كارناب" و"يهوسيا بارهييل" اللذين طبعاً التداولية بصيغة تجريبية من خلال التمييز بين السيميائية الوصفية والسيميائية المحضّة ، وإعطاء مفهوم التناوب للفعل التواصلي . مما مهد لظهور نظرية "أفعال الكلام" لدى "أوستين وسيرل" بعد استفادتهما من رؤى "كارناب" و"بارهييل" . وبعد مرور عشرين سنة يظهر "ستا لناكر" Stalnaker (1972) بتداوليته الشكلية، بعد رفضه لكل الأعمال السابقة التي يصفها بأنها لا تخرج عن إطارين اثنين : إما أنها ذات طبيعة لا شكلية وإما ذات طبيعة شكلية ولكنها اختزالية في الدلالة ، فساهم بعد سيرل في تنشيط العمل التداولي ، لتدين التداولية بعد ذلك في تطورهما لهانسون Hansson سنة (1974) ، الذي حاول التوحيد النسقي ، والربط بين مختلف الأجزاء المتقدمة ، بطريقة مستقلة نسبياً ، وذلك بتمييزه بين ثلاث درجات من التداولية:

- تداولية الدرجة الأولى: وتندرج ضمنها الرموز الإشارية عند "بارهييل" أي التعابير المبهمة ضمن سياقات استعمالها والمحاولة الاختزالية لروسيل .
- تداولية الدرجة الثانية: وتضم التضمين والاقتضاء والمعنى الحرفي

والمعنى السياقي من وجهة نظر "ديكرو" Ducro .

- تداولية الدرجة الثالثة: وهي نظرية أفعال الكلام (37) ، التي وضع أسسها "أوستين" وطورها بعد ذلك "سيرل" ، من خلال التصنيفات والتقسيمات التي وضعها حتى أن كثيراً من الباحثين يختزل النظرية التداولية في المفهوم الأوستيني والسورلي لأفعال الكلام .

يقول محمد يونس: "ولعل من أهم ما ينبغي أن يذكر في سياق الحديث عن البراغماتية الدور المهم والمؤثر الذي قام به فلاسفة اللغة في تطوير هذا المجال، ومن الأعلام المهمين هنا إضافة إلى بول غرايس المشار إليه سابقا أوستين وسيرل اللذين قدما لسانيات نظريتهما المعروفة بأحداث الكلام" (38) ويدعم هذا الرأي كلام آخر جاء في كتاب: Introduction à la linguistique contemporaine "إن التداولية منهج شهد تطوره الواسع لما انتهى إلى نظرية أفعال اللغة، وهي تشكل المسار التاريخي الذي تمثل هذه النظرية حلقاته الأخيرة، ويعود فضل تطويرها إلى سيرل الذي اتبع خطى أوستين الذي أسس لوجودها" (39).

جاءت نظرية أفعال الكلام للفيلسوف الأمريكي "جون لانجشو أوستين" Johon Lang show Austin لتجسد موقفاً مضاداً للاتجاه السائد بين فلاسفة المنطق الوضعي في طرحهم الفلسفي القائل "إن قول شيء ما هو دوماً إثبات شيء ما، أي أن دور اللغة يقتصر على الإخبار عن العالم، والقضايا النافعة هي التي تقبل الصدق أو الكذب، وما عداها ليس سوى أحكام خالية من المعنى" (40).

فالمناطق الوضعية يرون اللغة وسيلة لوصف الوقائع الخارجية بعبارات إخبارية، ثم يحكم عليها بالصدق إن طابقت الواقع، وبالكذب إن لم تطابقه، فكل عبارة لا تطابق الواقع لا معنى لها لأنه لا يمكن الحكم عليها صدقاً أو كذباً.

فتصدى أوستين لهذا في محاضراته التي ألقاها ما بين سنتي 1952 و1954 في أكسفورد، ودعا لإلقائها في هارفارد سنة 1955، ثم نشرت عقب وفاته في كتاب بعنوان "How to do thing with words 1962" "كيف نتجز الأشياء بالكلمات".

يرى "أوستين" أن الأقوال اللغوية تعكس أنماطاً ونشاطات اجتماعية أكثر من كونها مجرد أقوال تخضع للصدق أو الكذب، ويرفض أن تكون وظيفة اللغة مقتصرة على وصف وقائع العالم وصفاً صادقاً أو كاذباً، وأطلق على هذه الفرضية اسم "المغالطة الوصفية" أو "الإيهام الوصفي"، فكثير من الجمل غير الاستفهامية أو التعجبية أو الأمرية لا تصف شيئاً في الواقع الخارجي ولا يمكن الحكم عليها بالصدق أو الكذب. بل إنها تغير الواقع أو تسعى إلى تغييره، والناطق بها لا ينشئ قولاً بل يؤدي فعلاً فهي أفعال كلام (41). فجملته "أمرك بالصمت" أو "أنت طالق" لا تصف واقعاً بل تفيد الانتقال من حال إلى آخر مغاير له في هذا الواقع، فالجملة الأولى هي انتقال من حالة الضجيج والفوضى إلى حالة السكون والهدوء، وجملة الطلاق هي انتقال من حالة إحلال المرأة إلى حالة تحريمها على الناطق بلفظ الطلاق.

لقد ميز "أوستين" في البداية بين نوعين من الأقوال : (42)
أ/ أقوال إخبارية أو تقريرية: تصف العالم الخارجي ،ويحكم عليها إما بالصدق أو الكذب .

ب/ أقوال أدائية أو إنجازية: تؤدي بها في ظروف ملائمة أفعال ويحكم عليها بالتوفيق أو الإخفاق عوض الصدق أو الكذب كالاعتذار الوصية، الوعد ...

وتنضد الأقوال الإنجازية بخصائص تميزها عن الأقوال الإخبارية منها: أنها تسند إلى ضمير المتكلم في زمن الحال، وتتضمن فعلا من قبيل "أمر" و"عد"، "أقسم" مما يفيد معناه إنجاز عمل، غير أنه تراجع عن هذا التمييز لعدم دقته. فالأقوال التقريرية (الوصفية) غالبا ما تعمل على إنجاز فعل الإخبار .

ووضع "أوستين" شروطا لتحقيق الأفعال الإنجازية سماها شروط الملاءمة وهي: (43)

1- وجود إجراء عرفي مقبول ،وله أثر عرفي معين كالزواج مثلا أو الطلاق.
2- أن يتضمن الإجراء نطق كلمات محددة ينطق بها أناس معينون في ظروف معينة.

3- أن يكون الناس مؤهلين لتنفيذ هذا الإجراء .

4- أن يكون التنفيذ صحيحا.

5- أن يكون التنفيذ كاملا.

أضاف إليها غرايس شروطا أخرى قياسية ليست لازمة لأداء الفعل، بل لأدائه أداء موقفا وغير معيب، كأن يكون المشارك في الإجراء صادقا في أفكاره وفي مشاعره و نواياه وأن يلتزم بما يلزم نفسه به، وغياب الصدق في إنجاز فعل ما يؤدي إلى سوء استخدام فعل الكلام كقولك: " أعد" وفي نيتك إخلاف وعدك. (44)

غير أن "أوستين" ما لبث أن رفض هذا التمييز بعد أن تبين أنه غير حاسم، فعاد للإجابة عن السؤال الأساسي: كيف ننجز فعلا حين ننطق قولاً؟ فهو يقر بأن كل جملة تامة مستعملة تقابل إنجاز عمل لغوي واحد على الأقل، فميز بين ثلاثة أنواع من الأعمال اللغوية : (45)

أ/ فعل القول (أو الفعل اللغوي) : إطلاق الألفاظ في جمل ذات بناء نحوي وذات دلالة، وينقسم بدوره الى أفعال فرعية:

1- الفعل الصوتي ويتمثل في إنتاج أصوات تنتمي إلى لغة معينة.

2- الفعل التركيبي: وهو خضوع هذه الأصوات للقواعد النحوية الخاصة باللغة المنتمية إليها.

3- الفعل الدلالي: الذي يجعل هذه المضردات حبلى بمعان ودلالات محددة. والملاحظ أن هذه المستويات هي المستويات اللسانية المعهودة.
 ب / الفعل المتضمن في القول (الفعل الإنجازي الحقيقي): وهو العمل الناتج والمنجز بعد التلفظ بقول ما، وهذا الصنف من الأفعال الكلامية هو المقصود من هذه النظرية. والفرق بينه وبين الصنف الأول أنه قيام بفعل ضمن قول شيء، في حين أن الأول هو مجرد قول شيء فقط. وتسمى الوظائف اللسانية التي تحملها هذه الأفعال بالقوى الإنجازية مثل السؤال، الوعد، الأمر...

3- الفعل الناتج عن القول (أو الفعل التأثيري) وهو مجموع الآثار المترتبة عن قول ما، فبعد التلفظ بفعل القول وما يحمله من قوة إنجازية يكون من الطبيعي أن يؤثر المتكلم في المخاطب من خلال ردة الفعل التي يبدئها، والتي تنبئ عن تغير حاصل على مستوى مشاعره وأفكاره. فينتج عن ذلك قيام المرسل بثلاث أفعال في آن واحدة وهي فعل القول الموجه إلى المرسل إليه، الفعل المنجز بواسطة القول، وفعل التأثير على المرسل إليه كالإقناع، التلليل... فإذا قال أب لابنه مثلاً: "نظف أسنانك" يكون قد أنجز عمليين هما: فعل القول حين تلفظ بجملة "نظف أسنانك" والفعل المتضمن في القول وهو الأمر المستفاد من الجملة. وإذا أجابه الابن "لا أشعر بالنعاس" ينجز الأفعال الثلاثة معا وهي: الفعل القولى عند النطق بالجملة، والفعل المتضمن في القول وهو إخباره وتأكيد انعدام الرغبة في النوم، وفعل التأثير بالقول وهو إقناع الأب بإمهاله وقتاً لتنظيف أسنانه مادام لا يشعر بالنعاس (46)

وقد لاحظ "أوستين" أن كل الجمل لا تخلو من أفعال القول بل لا تكون إلا بها، وأفعال التأثير لا تلازمها دوماً فمنها ما لا تأثير لها، فوجه كل اهتماماته للأفعال الإنجازية حتى سميت "النظرية الإنجازية" (47) ليتخذ فيما بعد من القوة الإنجازية أساساً لوضع تصنيف آخر للأفعال الكلامية على الرغم من عدم رضاه عنه حسب اعترافه وهذه الأصناف هي: (48)

1- أفعال الأحكام (أو الحكميات) Verdictifs: وتقوم على إصدار أحكام تستند إلى أسباب وجيهة، وتتعلق بقيمة أو حدث مثل، حكم، قدر، قيّم...

2- أفعال القرارات Exécutifs: وتتمثل في إصدار قرار معين لصالح أو ضد أفعال معينة مثل: عين، حذر، نصح، طلب....

3- أفعال التعهد Commissifs: وفيها يلتزم المتكلم بفعل شيء ما مثل: وعد، أقسم القيام بمعاهدة...

4- أفعال السلوك Comparatifs: وتمثل ردود أفعال خاصة، إزاء تصرفات

الآخرين والأحداث المرتبطة بهم مثل: شكر، هنا، رحب، عزي، اعتذر...

5- أفعال الإيضاح Expositif، وتستعمل لتوضيح وجهة نظر أو تبيان رأي مثل :

اعترض، أنكر، شكك...

يلاحظ "أوستين" على هذه الأفعال أنها ليست الوسائل الوحيدة التي بإمكان المتكلم اعتمادها في كلامه، بل هناك وسائل لغوية أخرى تضاف إلى الأفعال الإنجازية، منها: الحكم Mode والتطويح Accent والنغمة Intonation وعطف النسق Conjonction وسلوك المتكلم العام (إيماءاته وحركاته) وحال الحديث أو القول « Situation d'énonciation » (49).

إلا أن ما جاء به "أوستين" لم يكن كافيا لوضع نظرية متكاملة حسب اعترافه السابق، ولكنه مهد الطريق لتلميذه "سيرل" John rogerle searle لتطوير عدد من المفاهيم الأساسية، وبخاصة مفهوم الفعل الإنجازي والقوة الإنجازية للأفعال الكلامية، وتأكيد انقسام الفعل اللغوي إلى فعل لغوي مباشر وآخر غير مباشر.

"فعندما رغب جون سيرل في تعريف الفعل الكلامي، أشار إلى أن بحثه (ما الفعل الكلامي ؟) (What is a speech act؟) ينبغي له أن يسمى (ما الفعل الإنجازي ؟) " (50).

ففي نظره يشكل الفعل الإنجازي الوحدة الصغرى للاتصال اللغوي، وأن للقوة الإنجازية دليلا يسمى "دليل القوة الإنجازية"، يبين لنا نوع الفعل الإنجازي الذي يؤديه المتكلم بنطقه للجملته، ويتمثل ... في نظام الجملته والنبر والتنغيم وعلامات الترقيم في اللغة المكتوبة، بصيغة الفعل، وما يسمى الأفعال الأدائية" (51).

وكذلك الرأي عند دانيال فاندرفيكن Daniel Vanderveken، فالفعل الإنجازي في رأيه هو الوحدة الأولية لمعنى الجملته، وهو الوحدة الأولية للاتصال" (52).

ووضع "سيرل" لذلك مقاييس اثنا عشر يمكن من خلالها التمييز بين الأفعال الإنجازية، فالترجي والأمر مثلا لهما نفس الغرض أو الوجيهة وهي الطلب من شخص ما القيام بشيء ما، لكنهما يختلفان في القوة، ويمكن التمثيل لذلك بجملته: "لو دنوت فأصبت معنا مما نأكل".

يمكن أن يعرض محتواها القضوي بقوى انجازية عدة نحو"

- أدن فأصب معنا مما نأكل

- هل تدنو، فتصيب معنا مما نأكل ؟

- ألا تدنو، فتصيب معنا مما نأكل؟

- لو دنوت ، فأصبت معنا مما نأكل؟

فهذه الأفعال الكلامية الأربعة تختلف في القوة التي يعرض بها غرض إنجازي واحد هو الطلب، "عرض الأول بقوة الأمر، وعرض الثاني بقوة الالتماس أو الدعوة، وعرض الثالث بقوة العرض، وعرض الرابع بقوة التمني يعني هذا أن القوة الإنجازية خصيصة المنطوقات لا الجمل، فالمنطوق الواحد يمكن أن يمتلك قوى إنجازية مختلفة" (53).

وهذه المقاييس الاثنا عشر هي: (54)

- 1- اختلافات لغاية الفعل أو وجهته كما في المثال السابق .
- 2- اختلافات في توجيه الترتيب بين الكلمات والأشياء: وهي اختلافات تكون عنصرا من الوجهة الإنجازية لبعض الأقوال ،وتقوم بترتيب الكلمات حتى تلائم الواقع أو بالضبط لملاءمة المضمون القضوي للواقع.
- 3- اختلافات تمس الحالات النفسية المعبر عنها: فالمتكلم يعبر في كل فعل إنجازي يمتلك مضمونا قضويا عن موقف اتجاه هذا المضمون القضوي سواء كان مخلصا أم لا ، فلا يمكن أن يقول أحد ما "أعد بانجاز (ب) وهو لا ينوي انجاز (ب)"
- 4- اختلافات في شدة الالتزام المعبر عنه في تقديم وجهة الإنجاز: فجملتا: "اقترح أن نذهب إلى السينما" و "ألح على الذهاب إلى السينما" لهما نفس وجهة الإنجاز، إلا أن التعبير الأخير يقدم بقوة مختلفة.
- 5- اختلاف مقاييس أو وضعيات المتكلم والمستمع في حدود حساسية قوة إنجاز الفعل: فطلب القائد من الجندي تنظيف المكان يعد أمرا بالتأكيد ، أما طلب الجندي من القائد القيام بالفعل نفسه يعد اقتراحا أو طلبا ،ويستحيل أن يكون أمرا لأن وضعيات المتكلم في الحالتين مختلفة وهي التي تحدد وجهة إنجاز الفعل.
- 6- الاختلافات في الطرق التي يرتبط بها القول بمصالح المتكلم والمستمع: فالاختلاف مثلا بين التهنية والتعزية يكمن في أن الأولى تمس مصالح المتكلم ، والثانية تمس مصالح المستمع .
- 7- اختلافات في العلاقة بمجموع الخطاب والسياق الخطابى: حيث نجد تعابير تربط القول بالخطاب ككل، وبالسباق المحيط مثل: استخلص، اعترض،... وأخرى تؤكد قضية أو تشير إلى وضعيتها داخل الخطاب وقيمتها الموضوعية مثل: بينما، بالإضافة، بالتالي...
- 8- اختلافات المضمون القضوي، التي تحددها علامات أو طرق تشير إلى القوة الإنجازية: فالاختلاف بين الاستذكار والاستشراق هو أن الأول يتجه إلى الماضي بينما الثاني تنبؤ بالمستقبل.
- 9- الاختلافات بين الأفعال كأفعال لغته دائمة وبين تلك التي تنجز كأفعال لغته دون خضوع لها هو مطلوب، ويمثل سيرل لذلك بضعل التصنيف نفسه إذ يمكن القول: أصنف هذا في (أ) وأصنف هذا في (ب) ، كما يمكن أن لا أقول شيئا بل أقتصر على وضع (أ) في المكان المخصص لـ (أ) ووضع (ب) في المكان المخصص لـ (ب).

10- الاختلافات بين الأفعال التي تتطلب مؤسسات خارج لسانية في إنجازها وتلك التي لا تتطلب ذلك: فكثير من الأفعال الإنجازية تكون بحاجة إلى مؤسسة خارج لسانية، وغالبا ما تكون في حاجة إلى وضعية المتكلم والمستمع في حضن المؤسسة مثل: إعلان الحرب، فلا يكفي أن يكون فلان صدى لفلان آخر، بل يجب أن يكون رجلا في وضع بمؤسسة.

11- الاختلافات بين الأفعال، أو الأفعال الإنجازية المطابقة لإنجازها أو غير المتوفرة على ذلك: فلا ننجز فعل تهديد مثلا بتلفظنا بكلمات مثل: "أنا أقول بتهديدك" بل توجد أفعال إنجازية غير منجزة.

12- اختلافات في أسلوب إنجاز الفعل الإنجازي: فبعض الأفعال الإنجازية تستخدم لما يمكن أن نطلق عليه الأسلوب الخاص الذي ينجز بموجبه فعل إنجازي، فالاختلاف بين المطالبة والالتزام على الأسر لا يوجب بالضرورة اختلافا في وجهة الإنجاز أو المضمون القضوي بل يوجب اختلافا في أسلوب الإنجاز. والفعل الكلامي عند "سيرل" يتخذ مضموما أوسع وأشمل من مجرد التعبير عن قصد المتكلم، بل هو نوع من السلوك الخاضع أساسا للعرف اللغوي والاجتماعي الذي تضبطه قواعد خاصة، فأثناء تواصلنا بقول ما ننجز أربعين أفعال في الوقت نفسه: (55)

أ/ فعل القول (التلفظ ببني صرفية وكلمات وجمل)

ب/ فعل الإسناد (ربط الصلة بين المتخاطبين بإحالتنا على الأنا والآخر)

ج/ فعل الإنشاء (القصد المعبر عنه في القول: تحذير، وعد، تهديد...)

د/ فعل التأثير (يحصل بتغيير فعلي في سلوك المرسل إليه بسبب

تغيير أفكاره ومعتقداته كت تحقيق المطلوب منه مثلا).

ولننظر في الأمثلة الآتية:

1- أنصحك بالصمت.

2- أصمتوا الآن فوراً.

3- هلا صمتهم.

4- أتصمتون.

فهذه الأمثلة جميعها تشترك في قضية واحدة، والأنا صريح ومضمر والأنتم أو الهو يحيل دائما على الشخص نفسه (الإحالة بالإشارة) والإسناد (الصمت)، بيد أن الأفعال الإنجازية تختلف من جملة إلى أخرى. ويتم تأويل كل منها تأويلا مناسباً اعتماداً على العناصر المقامية للتواصل، فالجملة (1) يمكن أن تفيد النصيح، الأمر، التهديد. والجملة (2) قد تعني الأمر، التحذير. والجملة (3) قد تكون أمراً غير مباشر (عرض) أو تمني، والجملة (4) يمكن أن تفهم على أنها استفهام، تعجب، استعلاء. (56)

كما طور "سيرل" شروط الملاءمة لضمان نجاح الأفعال الإنجازية والتفريق الميسور بين الأفعال الكلامية و تطبيقها على كثير منها تطبيقاً محكماً وهذه الشروط هي: (57)

- شروط المحتوى القضوي Règle du contenu propositionnel

- شرط التمهيد (أو التقديم) Règle d'introduction
 - شرط الإخلاص Règle de sincérité
 - الشرط الأساسي Règle Essentielle
- ولنطبق هذه الشروط على فعل التحذير مثلا :
- المحتوى القضوي : الشخص (ب) أساء إلى الطرف (أ) بواسطة عمل أو قول (ج).
 - القاعدة التمهيدية : العمل أو القول (ج) قد أساء فعلا.
 - شرط الإخلاص : الطرف (أ) اعترف بتضرره ل (ب) بسبب العمل أو القول (ج).
 - الشرط الأساسي : الطرف (أ) أنذر (ب) من عواقب العودة إلى مثل تلك الإساءة .

ثم حاول "سيرل" أن يحصر الأفعال الكلامية في اللغة في خمسة أصناف رئيسية تقوم على ثلاثة أسس منهجية، فأما الأسس الثلاثة فهي: ⁽⁵⁸⁾

1- الغرض الإنجازي.

2- اتجاه المطابقت.

3- شرط الإخلاص .

وأما الأصناف الخمسة فهي : ⁽⁵⁹⁾

1- أفعال تمثيلية (إخبارية) Représentatives : وهي التي تعبر عن اعتقاد المتكلم بوصفه لواقعة ما. بحيث تلزمه بصدق القضية المعبر عنها كأفعال التقرير، الاستنتاج، الاستنباط ...

2- أفعال توجيهية Directives : وفيها يهدف المتكلم إلى توجيه المستمع للقيام بشيء معين كالطلب، السؤال، التحدي، الترجي، الاستجواب ...

3- أفعال التزامية Commisives : وهي الأفعال التي يلزم محتواها القضوي المتكلم بالقيام بسلسلة من الأفعال في المستقبل. مثل: أفعال الوعد الوعيد، الوصية، العرض ...

4- أفعال تعبيرية Expressives : ورضها التعبير عن الحالة النفسية للمتكلم ومن أمثلتها : الشكر، التهنتة، الاعتذار، الترحيب ...

5- أفعال إعلانية Déclaratives : وهي التي يطابق محتواها القضوي العالم الخارجي، فتحدث تغيرات فورية في سير الأحداث العرفية باعتمادها على طقوس فوق لغوية مثل : إعلان الزواج، أو الحرب، أو طقوس التنصير ...

كما يضاف إلى هذا تمييز "سيرل" للأفعال الكلامية من حيث المباشرة وعدمها إلى أفعال كلامية مباشرة، وأفعال كلامية غير مباشرة . فحاول الإجابة عن عدة أسئلة مثل: كيف يمكن للمتكلم أن يتلفظ بشيء وهو يقصد شيئا آخر ؟ وكيف للمستمع أن ينتقل من المعنى الحرفي للخطاب ليستنتج معنى آخر هو المقصود من التلفظ ؟ كيف بإمكان السامع أن يفهم الاستفهام مثلا على أنه طلب أو التماس ؟ ...

يقول "سيرل" : "هناك حالات يتمكن فيها المتكلم من قول جملة ويريد بها معناها الظاهر، ويدل ذلك على مقولته ذات محتوى إسنادي مغاير، مثلا : يمكن للمتكلم أن يتلفظ بجملة : هل بإمكانك أن

تناولني الملح؟ ولا يدل على استفهام، بل طلب بتقديم الملح⁽⁶⁰⁾ فالأفعال المباشرة هي الأقوال الحقيقية التي يطابق معناها المعنى الذي يقصده المتكلم ويفهمه السامع.

أما الأفعال غير المباشرة فهي عكس ذلك، "فعمل اللغة غير المباشر عبارة عن عمل محقق بطريقة غير مباشرة لتحقيق عمل آخر، إذن فهو فعل مزدوج يحوي فعلاً أولياً مطابقاً للرغبة الأولية للمتكلم، وفعلاً ثانوياً مطابقاً للمعنى الأدبي. والذي هو ليس إلا وسيلة تعبير عن الرغبة الأولى، وهذا التضارب يؤدي إلى تساؤل حيوي: كيف يفهم المخاطب ما يطلبه منه المخاطب⁽⁶¹⁾"

إن الأقوال غير المباشرة التي سماها "سيرل" الاستعارات أو الأقوال المجازية، تجبر المستمع على الانتقال من المعنى الحقيقي إلى المعنى الذي يستدعي المتكلم إلى قوله كما في المثال التالي:
جارتك أفعى .

فالمستمع الحاذق يدرك تماماً أن المتكلم لا يقصد المعنى الحقيقي أي كون الجارة حقيقة زاحفة من الزواحف (أفعى)، بل ينتقل إلى المعنى المجازي حتى يصل إلى المقصود، ويمكن أن تساعد في ذلك أدوات أخرى غير لغوية نابعة من السياق كالتنغيم والنبر وملامح الوجه ... فيحتاج من الشخص الموصوف⁽⁶²⁾.

وانطلاقاً من العدد الوفير من الأفعال الإنجازية غير المباشرة التي ناقشها "سيرل"، لاحظ أن أهم الدوافع لاستخدامها هو "التأدب في الحديث" حيث ينقل المتحدث إلى المستمع أكثر مما تحمله الكلمات اعتماداً على الخلفية المعرفية المشتركة بينهما. سواء أكانت لغوية أم غير لغوية، إضافة إلى قدرة المستمع على الاستنتاج والتعقل والتفكير⁽⁶³⁾.

وقد اقترح بعض اللغويين أمثال: "ساكس" و"براون" و"يول" و"فاندايك" وغيرهم أساليب يمكن أن تتبعها لدراسة تداولية الخطاب من بينها:

تبادل الأدوار بين المتخاطبين؛ ويقصد بها التنسيق أو التنظيم التتابعي؛ أي توزيع الكلام عبر متخاطبين. فيطرح ساكس فكرة "الأزواج المتقاربة" ويطلقها على ثنائيات التعبير المتلازمة مثل: السؤال، الجواب، التحية، رد التحية، الدعوة، الاستجابة...

علامات الخطاب؛ وتتضمن استخدام مجموعة من المفردات لا يمكن أن تُفسر إلا بالرجوع إلى النحو التقليدي أو الدلالات التقليدية للجمل المضردة. مثل: من فضلك، بالتأكيد شكراً

- ألقاب التخاطب؛ وتكشف هذه الألقاب عن علاقة الأدوار بين

المتخاطبين من حيث المركز الاجتماعي والسيطرة والمودة والألفة

- المبادئ التعاونية في الخطاب: هي مبادئ تتحكم في أصول

الخطاب اقترحها بول غرايس (64).

ولقد خلصت جل الدراسات إلى أن كل الأفعال الكلامية أفعال غير مباشرة فيما عدا الأفعال الأدائية الصريحة، ولذلك فهي تكثرفي تواصلنا أكثر من غيرها. " فالأفعال الإنجازية التي لا تستخدم إلا مباشرة قليلة جدا، وهي تقتصر في الغالب على ما يسمى الأفعال المؤسساتية أو التشريعية كالتوكيل والتفويض والوصية والتوصية والتوريث والإجازة... ونحوها، لأن الأفعال الكلامية إن استخدمت هنا غير مباشرة فسوف تؤدي إلى اللبس وضياح الحقوق" (65).

ويمكن التمييز بين الأفعال المباشرة وغير المباشرة من خلال ثلاثة فروق جوهرية:

"أولها: أن القوة الإنجازية للأفعال غير المباشرة يجوز أن تلغى، فجملة أتسافر معي؟ قد تلغى القوة الإنجازية غير المباشرة وهي الطلب، ليحتفظ الفعل بقوته الإنجازية المباشرة وهي الاستفهام .

ثانيها: أن القوة الإنجازية للأفعال المباشرة تظل واحدة لا تتغير في مختلف سياقات ومقامات التلطف، في حين أن القوة الإنجازية للأفعال غير المباشرة لا تظهر إلا داخل المقام وتتغير بتغيره.

ثالثها: أن القوة الإنجازية غير المباشرة لا تدرك إلا عبر عمليات ذهنية معقدة أحيانا، أما القوة الإنجازية المباشرة فتفهم من التركيب ذاته" (66).

هوامش :

- (1) ينظر عادل الثامري ، التداولية ظهورها وتطورها . ص 01.
- (2) ينظر دنحا طوبيا كوركيس ، البراغماتية والفائدية . ص 01.
- (3) ينظر محمد مهران رشوان ، مدخل إلى دراسة الفلسفة المعاصرة، ص 41. وينظر محمود سليمان ياقوت ، منهج البحث اللغوي، ص 175.
- (4) محمد مهران رشوان ، المرجع السابق ، ص 41 .
- (5) ينظر ميجان الرويلي وسعد البازغي، دليل الناقد الأدبي، ص 102 وما بعدها.
- (6) ينظر محمد كحلاني ، فلسفة التقدم ، ص 108.
- (7) عيد بلبع ، البعد الثالث في سيميوطيقا موريس ، ص 05 .
- (8) ينظر محمد كحلاني ، المرجع السابق ، ص 119.
- (9) نفسه، ص 119.
- (10) إبراهيم مصطفى إبراهيم ، نقد المذاهب المعاصرة، ص 163.
- (11) ينظر محمد كحلاني ، فلسفة التقدم ، ص 106.
- (12) ينظر عيد بلبع ، البعد الثالث في سيميوطيقا موريس ، ص 06.
- (13) ينظر صلاح إسماعيل عبد الحق ، التحليل اللغوي عند مدرسة أفسفورد، ص 07 وما بعدها.
- (14) ينظر محمود فهمي زيدان ، في فلسفة اللغة، ص 13.
- (15) ينظر المرجع السابق ، ص 43 وما بعدها.

- (16) ينظر مسعود صحراوي ، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، ص21.
- (17) ينظر محمد مهران رشوان ، مدخل إلى دراسة الفلسفة المعاصرة، ص178 وما بعدها.
- (18) ينظر مسعود صحراوي ، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، ص 23.
- (19) نفسه. ص 24.
- (20) مسعود صحراوي ، المرجع السابق، ص 24.
- (21) الجيلالي دلاش ، مدخل إلى اللسانيات التداولية. ص 08.
- (22) خولت طالب الابراهيمي ، مبادئ في اللسانيات. ص 158.
- (23) بيبير جيرو، علم الإشارة السيميولوجية، ص 13
- (24) ينظر الجيلالي دلاش ، مدخل إلى اللسانيات التداولية ، ص 08. وينظر نعمان بوقرة ، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، ص 182.
- (25) الجيلالي دلاش ، مدخل إلى اللسانيات التداولية ، ص 08.
- (26) بيبير جيرو، علم الإشارة السيميولوجية، ص 13.
- (27) ينظر نصر الدين وهابي، الأربعون حديثا للشحامي من منظور تداولي، ص20(الهامش).
- (28) خولت طالب الابراهيمي ، مبادئ في اللسانيات، ص159.
- (29) ينظر الجيلالي دلاش ، مدخل إلى اللسانيات التداولية، ص 11، 10. وينظر بوقرة نعمان ، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة ، ص 185
- (30) الجيلالي دلاش ، مدخل إلى اللسانيات التداولية ، ص 11.
- (31) ينظر نفسه ، ص 12. وينظر فرانسواز ارمينيكو، المقاربة التداولية، ص 41.
- (32) فاطمة الطبال بركت، النظرية الألسنية عند رومان جاكسون ، ص 66.
- (33) ينظر فرانسواز ارمينيكو، المقاربة التداولية. ص 28، 29. وينظر. Eric Grillo la philosophie du langues p 42
- (34) أحمد محمد المعتوق ، الحصيلة اللغوية ، ص 263.
- (35) الجيلالي دلاش ، مدخل إلى اللسانيات التداولية - ص 19، 18.
- (36) صلاح إسماعيل عبد الحق، التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، ص 122.
- (37) ينظر فرانسواز ارمينيكو ، المقاربة التداولية ، من ص 49 إلى ص 82. وينظر الجيلالي دلاش ، مدخل إلى اللسانيات التداولية ، ص 19، 18، 20.
- (38) محمد محمد يونس ، أصول اتجاهات المدارس اللسانية الحديثة ، ص 166.
- (3) Jacques Moexhler et Antoine Auchlin، Introduction à la linguistique contemporaine، p 135
- (40) عطيات أبو السعود ، الحصاد الفلسفي للقرن العشرين. ص 99.
- (41) ينظر أن رويول جاك موشلار ، التداولية اليوم علم جديد في التواصل ، ص 99، 31، 30. وينظر عبد الرحمن بودرع ، قضايا البحث التداولي ، ص 02.
- (42) ينظر للاستزادة ج اوستين ، نظرية أفعال الكلام العامة كيف ننجز الأشياء بالكلام ، ص 13 وما بعدها.
- (43) ينظر محمود أحمد نحلته ، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 44.
- (44) ينظر نفسه، ص 45.
- (45) ينظر مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، ص 42
- (46) ينظر أن رويول جاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل ، ص 32، 31.
- (47) محمود أحمد نحلته، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر. ص 46.

(48) J.L. Austin , Quand dire c' Est faire p153,154. David Zemmour ,Initiation à la l'inguistique p128,129

- (49) الجيلالي دلاش ، مدخل إلى اللسانيات التداولية، ص23.
- (50) محمد العبد، تعديل القوة الانجازية دراسة في التحليل التداولي للخطاب، ص04.
- (51) محمود أحمد نحلته، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر ، ص47.
- (52) محمد العبد، المرجع السابق ، ص04.
- (53) محمد العبد، المرجع السابق ، ص05.
- (54) ينظر فرانسواز أرمينيكو، المقاربات التداولية، ص84 وما بعدها. وينظر D Zemmour .Initiation a La Linguistique P 130.
- (55) ينظر الجيلالي دلاش ، مدخل إلى اللسانيات التداولية، ص 25.
- (56) ينظر نفسه، ص26، 27.
- (57) ينظر محمود أحمد نحلته، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 48.
- (58) نفسه، ص 49.
- (59) ينظر عبد الرحمن بودرع، قضايا البحث التداولي، ص 6، 7. وينظر جون أوستين وجون سيرل : أفعال الكلام ، ترم تصور العجالي، ص03.
- (60) عمر بلخير ، تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية . ص 164.
- (61) D.ZEMMOUR .Initiation à la linguistique .P131.
- (62) ينظر الجيلالي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية، ص 29.
- (63) علي عزت ، الاتجاهات الحديثة في علم الأساليب وتحليل الخطاب ، ص 52.
- (64) علي عزت، المرجع السابق، ص 53.
- (65) محمود أحمد نحلته، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص، 82، 83.
- (66) محمود أحمد نحلته، المرجع السابق. ص 83.